سياسات الحماية الاجتماعية والتخطيط لتفعيلها

إعداد

محمد حسن إبراهيم مراد خفاجي

أخصائي تدريب ميداني

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا

سياسات الحماية الاجتماعية والتخطيط لتفعيلها

الباحث

محمد حسن إبراهيم مراد خفاجي

أخصائي تدريب ميداني

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا

ملخص البحث

سياسات الحماية الاجتماعية والتخطيط لتفعيلها

بدأت فكرة الحماية الإجتماعية مطلع القرن العشرين في الدول الصناعية في شكل التأمينات الإجتماعية للعاملين، تأمينات ضد الشيخوخة والوفاة والإصابة وأمراض العمل، ثم تطورت في ظل ما يسمى بدولة الرعاية الإجتماعية لتشمل الضمان الصحي والضمان ضد البطالة، حتى وصلت اليوم إلى ما أصبحت تسمى بالحماية الإجتماعية الشاملة.

وأصبحت الحماية الاجتماعية ناتج متوقع لتطورات السياسات الاقتصادية، بل عنصر من عناصرها لابد من أخذه في الإعتبار عند تنفيذ السياسيات الاقتصادية الموضوعة، وسياسات الحماية الاجتماعية هي محصلة التفكير المنظم الذي يستند إلى أيديولوجية المجتمع، والتي تحدد الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية للمواطنين في المجتمع، من خلال خطط علمية تحدد برامج ومشروعات موجهة من الدستور والتشريعات، بما يحقق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في المجتمع.

وسوف نعرض في هذا البحث سياسات الحماية الإجتماعية وآلياتها ومنها نظام الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة والتأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية، والآليات المتمثلة في (دور الدولة، دور المجتمع)، وأهدافها والتحديات التي تواجهها ومتطلبات تفعيلها وأخيراً دور التخطيط في تفعيل سياسات الحماية الإجتماعية.

Abstract

The idea of social protection began in the early twentieth century in industrialized countries in the form of social insurance for workers, Insurance against old age, death, injury and work diseases, Then it developed under the so-called welfare state to include health insurance and unemployment insurance, Today, it has reached what has become a comprehensive social protection.

Social protection has become an expected outcome of economic policy developments, Rather, one of its elements must be taken into account in the implementation of economic policies, Social protection policies are the result of organized thinking based on the ideology of society, It defines civil and governmental efforts to achieve social protection for citizens in society, Through scientific plans defining programs and projects directed by the Constitution and legislation, To achieve social justice and human rights in society.

In this paper we will present social protection policies, Its mechanisms include the social security system, the Takaful and Dignity program, social insurance and social assistance, And mechanisms (role of the state, the role of society), Objectives, challenges and requirements for activation, Finally, the role of planning in activating social protection policies.

أولاً: سياسات الحماية الإجتماعية وآلياتها:-

١. نظام الضمان الإجتماعي:

يعتبر نظام الضمان الإجتماعي من أهم النظم التي ترتبط ارتباطا وثيقاً بمصالح الشعب المختلفة وتنفيذ للسياسة العامة التي تنتهجها الدولة المتمثلة في قيادتها السياسية في إعطاء الأولوية الكبرى للبعد الإجتماعي, فإن الوزارة هي التي تتحمل هذه الأمانة ولا تدخر جهداً لتحويل هذا الشعار إلي واقع ملموس يشعر المواطن بآثاره من خلال تطوير واستحداث المزيد من المزايا والخدمات، والضمان الإجتماعي يمثل تجسيدا حيا للتكامل الإجتماعي باعتباره احد المقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع المصري.

ويعرف الضمان الإجتماعي على أنه حماية الفرد ضد فقدان الدخل سواء كان على المدى القصير "البطالة – الأمومة – المرض" أو على المدى البعيد " العجز – إصابات العمل – التقدم في السن".(Labour the International, 2001)

ويشير إلى مجموعة من الأنظمة التي تضعها الدولة لحماية الفرد في حاضره ومستقبله حماية تجعله يعيش هو وأسرته في مستوى لائق من المعيشة وتمتد هذه الحماية إلى أسرته من بعده.(علي، ماهر ابوالمعاطي، ٢٠٠٣، ٣٩٨)

والضمان الإجتماعي لشبكات الحماية الإجتماعية يعتبر مجموعة فرعية من أنظمة الحماية الإجتماعية الواسعة وتتضمن شبكات الأمان التحويلات النقدية المشروطة أو العينية أو التغذية المدرسية أو تتضمن أجور مرتبطة بالأشغال العامة والمجتمعية (الغذاء والمال مقابل العمل) ويمكن أن تشمل أيضاً تدخلات أخرى لتحسين فرص الحصول على الغذاء والضروريات الأساسية مثل دعم الأسعار، وبصفة عامة تتمثل العناصر الثلاثة الواسعة للحماية الإجتماعية (التحويلات النقدية، والتأمين والخدمات الإجتماعية) غالباً ما يدعمها ركيزة رابعة هي الحقوق والتشريعات التي تهدف إلى تمكين وتعزيز مكانة أعضاء الفئات المحرومة والمهمشة أو الضعيفة في المجتمعات مثل الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون.

(Rebecca Homes ,2011)

فلسفة الضمان الإجتماعي:

تتضمن فلسفة الضمان الإجتماعي ثلاثة اتجاهات وهي كما يلي:-

أ. الفلسفة الإجتماعية: تقوم الفلسفة الإجتماعية للضمان الإجتماعي على ما يلي:
- أن المجتمع السليم يجب أن يهيئ لأفراده الحماية الكاملة التي تجعلهم يطمئنون إلى دخل مناسب لهم ولأسرهم من بعدهم.
- أن المجتمع مسئول عن ضمان المعيشة لأفراده.
- أن الفرد إذا شعر أن المجتمع يعطيه حقوقه، بذل أقصى جهده لخدمة المجتمع.
- المحافظة على كرامة المنتفعين بمزايا الضمان الإجتماعي وتقدير احتياجاتهم.
- المساعدات التي تدفع للمنتفعين به حق وليس منحة.(مهران، تهاني محمود،٢٠١٤، ١٢١)

ب. الفلسفة الإقتصادية: وتقوم على الأسس التالية:
- أن الضمان الإجتماعي يعمل على ضمان حد أدنى من الدخل لأكبر عدد ممكن من الأفراد.
- وأنه يعيد توزيع جانب كبير من الدخل القومي يستفيد منه اكبر عدد ممكن من الأفراد.

- وأنه يخلق نوعا من التوازن في القوى الشرائية عند مختلف الطوائف والأفراد.
- وأنه وسيلة من وسائل دعم الاقتصاد القومي، وأن الضمان وسيلة من الوسائل العديدة لدعم الدخل.
- أن الضمان يساعد على تنمية الموارد البشرية، وهي جانب أساسي في الاقتصاد، فرعاية الأيتام وعلاج المرضى وتأهيل العجزة، وغير ذلك من الخدمات التي يؤديها الضمان إنما هي وسيلة لتنمية الموارد البشرية وخلق طاقات جديدة تدخل ميدان العمل فتساعد على ازدهار الاقتصاد القومي.
- وأنه يساعد على خلق أفراد يعتمدون على أنفسهم ويساهمون في تنمية الاقتصاد القومي بدلا من أن يصبحوا عالة على هذا الاقتصاد.(إمام، سحر مجدي،٢٠١٤، ١٥١)

ج. الفلسفة السياسية: تقوم الفلسفة السياسية للضمان الإجتماعي على:

- أن الدولة تنوب عن المجتمع في تقديم الخدمات المختلفة لأفراده، ومن بينها خدمات الضمان الإجتماعي.
- أن هدف الدولة هو تنشئة مواطنين صالحين، والضمان الإجتماعي يساعد في تحقيق هذا الهدف.
- أن واجب الدولة أن تتدخل لحماية الفرد إذا عجز بالقيام عن حماية نفسه.

أهمية الضمان الإجتماعي:

يتميز الضمان الإجتماعي بأهمية خاصة على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي وهي:

- على الصعيد الإجتماعي: يقوم الضمان الإجتماعي برعاية الفئات الكادحة، وصيانة العنصر الإنساني وإعادة توزيع الطبقات الإجتماعية توزيعًا عادلاً، وإحلال التضامن الإجتماعي محل الفردية في العلاقات الإنسانية.
- على الصعيد الإقتصادي: يقوم الضمان الإجتماعي بتأمين دخل معين للفرد عندما ينقطع دخله بسبب المرض أو الشيخوخة أو الموت، وبتغطية الأعباء العائلية والنفقات الاستثنائية التي تنجم عن الإصابة بالمرض أو الوفاة أو الشيخوخة.

(مهران، تهاني محمود،٢٠١٤، ١٢٢: ١٢٤)

أهداف الضمان الإجتماعي:

إن الهدف الأساسي للضمان الإجتماعي يتمثل في مواجهة التهديد الإقتصادي الذي يحدث للأفراد في حياتهم وبهذا يصبح الضمان الإجتماعي مرادفاً للضمان الإقتصادي وتحل الفكرة المشتركة وهي الخطر الإقتصادي محل القائمة التي تتضمن بياناً بالمخاطر الإجتماعية المختلفة بدلاً من ربطها بالأنواع الفردية لهذه المخاطر، والهدف من الضمان الإجتماعي هو مواجهة كل الأخطار التي تهدد الأفراد في حياتهم الإقتصادية، بغض النظر عن نوع هذه المخاطر وأسبابها فإنه يمكن بعد ذلك الانتقال إلى فكرة جديدة للضمان الإجتماعي لا تقتصر بها حماية الدولة على علاج المخاطر الإجتماعية بعد تحققها بل تعمل أكثر من ذلك على إلغاء حالة الفقر والعوز بصفة أصلية وأن الهدف الأساسي من سياسة الضمان الإجتماعي هو إلغاء حالة الفقر بضمان دخل كافٍ لكل مواطن وفي كل لحظة لمواجهة كل أعبائه. (عطية، السيد عبد الحميد،٢٠٠٠، ٢٦٢)، وتتمثل الأهداف الأساسية للضمان الإجتماعي فيما يلي:-

- الحفاظ على وجود دخل ثابت لجميع فئات المجتمع.
- ضمان مستوى معيشي ذي حد أدنى للفقراء والمعوزين.

- ضمان تدني التكلفة الإدارية للخدمات الإجتماعية بحيث تصبح في متناول دخول الفقراء والمحتاجين.(إمام، سحر مجدي،٢٠١٤، ١٢٣)

أنواع الضمان الإجتماعي: هناك نوعان من المساعدات التي يقدمها الضمان لاجتماعي وهما:

- مساعدات خاصة بالمعاشات المستمرة لحالات الأرامل ذات الأولاد والأيتام والشيوخ والعاجزين عجزاً كلياً.
- مساعدات تصرف دفعة واحدة أو على دفعات لحالات الإعانة التي يقدرها وزير الشئون الإجتماعية.(البيومي، محمد أحمد،١٩٩٧، ٣٠)

ولهذا لا يمكن اعتبار علاقة الفقر بالاستبعاد نوعاً من المكافأة للفقراء، بانتقالهم من زوايا النسيان إلى دائرة الضوء والاهتمام، فمن الممكن أن تكون فقيراً إلا انه ليس من الضروري أن تكون مستبعداً فليس كل المستبعدين فقراء.(أبو النصر، محمد زكي، ٢٠١٢، ٣١)

٢. برنامج تكافل وكرامة:

يعتبر برنامج تكافل وكرامة هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الإجتماعي تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الإجتماعي، وهو احد آليات وزارة التضامن الإجتماعي لتطوير نظم الحماية الإجتماعية وربطها بمؤشرات تنموية لتعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة مثل الصحة والتعليم والتغذية السليمة والمساهمة في الحصول على فرص عمل وحماية المواطنين مثل المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة، وذلك بهدف وقف توريث الفقر والمرض والجهل، وتنشئة جيل من المواطنين الأصحاء والمتعلمين والمنتجين.

أ. تكافل: وهى الفئات التي تعانى الفقر الشديد وتحتاج إلى الدعم النقدي والخدمي حتى تستطيع أن تنتج وان يستثمر في أطفالها من يوم إلى ١٨ سنة (مثلا للأسر المقيمة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة).

ب. كرامة: فئات تعانى الفقر الشديد ولا أو لن تستطيع أن تعمل أو تنتج ولذلك تحتاج إلى حماية إجتماعية، ككبار السن ٦٥ فأكثر دون معاش ثابت ومن لديهم عجز كلى أو جزئي.(www.moss.gov.egugn)

شروط البرنامج:

١. أن لا يكون الزوج/الزوجة أو المسن/ العاجز يعمل بالحكومة أو القطاع العام أو بالقطاع الخاص بأجر تأميني أكثر من ٤٠٠ جنيه أو أن يتقاضى معاش تأميني أو مساعدة ضمانية
٢. أن تكون الأسرة المتقدمة لبرنامج "تكافل" لديها أبناء من حديثي الولادة حتى سن الثمانية عشر عاما، علي أن يكون الأبناء من سن السادسة لسن الثمانية عشر بمراحل التعليم المختلفة.
٣. تقديم كافة المستندات الداعمة واللازمة للتقدم مثل صور بطاقات رقم قومي سارية وصور شهادات ميلاد وصور وثائق الزواج أو الطلاق أو الوفاة أو الهجر وصور إيصالات استهلاك كهرباء وشهادة قومسيون طبي رسمية تبين درجة إعاقة تبدأ من درجة ٥٠ أو غيرها من الوثائق المطلوبة.
٤. أن يكون الأفراد المتقدمين لبرنامج "كرامة" من المسنين بعمر يبدأ من ٦٥ عام أو من أصحاب عجز أو مرض مزمن يحول بينه وبين العمل أو ينقص من قدرته على العمل ويثبت المرض أو الإعاقة بالفحص الطبي، أو من الأيتام الذي لا ينالون الرعاية من الأب أو الأم بل من الأقارب من الدرجة الثانية أو أبعد من ذلك.(كمال، آية احمد محمد،١١٠،٢٠١٧)

٣. التأمينات الإجتماعية:

هناك من يعرف التأمينات الإجتماعية بأنها "ذلك النظام الذي يكفل تعويض المؤمن عليه أو أسرته عما فقده من كسب في حالة تعرضه لأحد المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرته على العمل، وبالتالي الحصول على أجر، وكذلك توفير خدمات العلاج والتأهيل، ويقوم هذا النظام أساساً على تحصيل اشتراكات مقدماً لتؤدي عنها المزايا في حالات الطوارئ التي يتعرض لها المؤمن عليه".(الحوت، علي،١٩٩٠، ٤١)

وتشكل التأمينات الإجتماعية إحدى أهم الركائز الإجتماعية في الدولة، فالإنسان معرض في حياته لمخاطر وطوارئ تهدده بالمرض والعجز والبطالة والحرمان، ويلاحظ أن التأمينات الإجتماعية تور الحماية الإجتماعية ضد المخاطر الناجمة عن فقدان الدخل أو انتقاصه عند الأفراد ولذلك فهي مرتبطة بالأمن الإقتصادي.(ملجم، فراس، ١٩٩٩، ٥)

٤. المساعدات الإجتماعية:

هي النظام الذي يؤدي بمقتضاه مبالغ نقدية أو خدمات عينية للمحتاجين لهذه المساعدات العامة من التبرعات أو الإعتمادات الحكومية التي تخصصها الدولة أو غير ذلك من المصادر، وعلى الرغم من أوجه الشبه بين أنظمة التأمينات الإجتماعية وأنظمة المساعدات التي تقدمها بعض المؤسسات الحكومية أو الأهلية إلا أن فرقاً هاماً يبقى قائماً بين النظامين فالمساعدات التي تقدمها الدولة أو المؤسسات الأهلية هي منحة دون مقابل، بينما التأمينات الإجتماعية تستند إلى استقطاعات من دخل المواطنين وتتم هذه الاستقطاعات عن طريق الضرائب المفروضة من الدولة أو الضرائب التي تقتطع من العمال وأرباب العمل، كما أن المساعدات لا تقدم لطالبيها إلا إذا كانوا بحاجة إليها وهي غالباً اختيارية وغير ملزمة لمانحها، وذلك على عكس التأمينات الإجتماعية التي تصبح فيها المنحة حقاً عند لحظة توافر شروطها.(أبو دهيم، موسى،٢٠٠١، ٩)

وتشمل المساعدات الإجتماعية كل ما يقدم للمحتاجين من خدمات وإعانات نقدية وعينية على حساب الميزانية العامة للدولة دون مقابل، ويشمل ذلك المسنين والعجزة والمرضى والأطفال والأيتام والمعاقين، وتقدم هذه المساعدات على أساس الاحتياجات الإقتصادية والإجتماعية، أو على أساس متوسط الاحتياجات ويحدد حجم هذه المساعدات حسب ظروف المحتاج وموارد الدولة. (عيوش، ذياب، الزعنون، فيصل،٢٠١٤، ١٧٩)

وسوف نقوم بعرض لأهم آليات سياسات الحماية الإجتماعية في مصر والمتمثلة في الآتي:

أ. آليات سياسات الحماية الإجتماعية (دور الدولة):

يعتبر دور الدولة متمثلا في الحكومات هو الدور الأساسي في توفير سياسة الحماية الإجتماعية للفئات المستحقة لها لما تملكه من مقومات سياسية وإقتصادية ومالية وقانونية ومن أهم آليات الدولة في توفير الحماية الإجتماعية للمواطنين ما يلي: (خزام، منى عطية، ٢٠١٦،٢٠٢)

- الدستور: حيث نص دستور جمهورية مصر العربية الصادر في يناير عام ٢٠١٤م في كثير من مواده على توفير الحماية الإجتماعية للعديد من فئات المجتمع ومن أهم برامج الحماية الإجتماعية ونوعية الفئات المقدمة لها ما يلي:

- المادة رقم (٨) والتي تنص على أن الدولة تلتزم بتحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير سبل التكافل الإجتماعي بما يتضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي يحدده القانون.
- المادة رقم (٩) تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز.
- المادة رقم (١٧) تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الإجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الإجتماعي الحق في الضمان الإجتماعي بما يضمن له حياه كريمة إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته وفى

حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

- المادة (١٨) لكل مواطن الحق في الصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة، وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين.
- المادة رقم (٨٢) تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء وتعمل على اكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية ويمكنهم من المشاركة في الحياة العامة.(دستور جمهورية مصر العربية،٢٠١٤)

- القوانين والتشريعات: والتي تمثل أحد آليات سياسات الحماية الإجتماعية مثل قانون العمل الموحد رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ والمعدل لسنة ٢٠١٣، وقانون الضمان الإجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠، وقانون الطفل (١٢٦)لسنة ٢٠٠٨ بتعديل أحكام قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦، قانون رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١٠ التأمينات الإجتماعية والمعاشات، ومشروع قانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠١٣ بإصدار قانون المنظمات الأهلية وهو مقترح لتعديل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وباستقراء بعض القوانين والتشريعات نجد أنها حققت الحماية الإجتماعية للمواطنين في بعض الحالات سواء بإقرار حقوق لهم أو بإنشاء آليات لتنفيذ الحماية الإجتماعية لهم.

ب. آليات سياسات الحماية الإجتماعية (دور المجتمع):

ويقصد بالدور المجتمعي للحماية الإجتماعية هو كل الجهود غير الحكومية التي يبذلها الأفراد والأسر والجماعات ومنظمات المجتمع والمنظمات الدولية غير الحكومية لتوفير سبل الحماية الإجتماعية وهى جهود مكملة لجهود الدولة في تحقيق الحماية الإجتماعية للمواطنين ومنها دور الجماعة ودور الأسرة ودور القطاع الخاص ودور منظمات المجتمع المدني ودور المجتمع الدولي في توفير الحماية الإجتماعية.(خزام، منى عطية، ٢٠١٦،٢٢٢، ٢٢٣)

ثانياً: أهداف سياسات الحماية الإجتماعية:-

يتمثل الهدف الأساسي من سياسات الحماية الإجتماعية في تعزيز الوصول إلى الخدمات والموارد لدعم الأسر والفئات الفقيرة في التخفيف من المخاطر والحد من الضعف، وتحدد أهداف سياسات الحماية الإجتماعية في:

١. الحماية: توفير الإغاثة والحماية من الحرمان (دعم الدخل والاستهلاك).
٢. الوقاية: تجنب الحرمان (تعزيز الادخار، وتوفير التأمين).
٣. التعزيز: تحسين الدخل والقدرات الحقيقية من خلال (زيادة الدخل، الموارد الإنتاجية الحقيقية، إتاحة فرص العمل).
٤. التحول أو التغيير: معالجة قضايا العدالة الإجتماعية والاستبعاد الإجتماعي مثل (قوانين مكافحة التمييز وحملات التوعية).

ثالثاً: التحديات التي تواجه سياسات الحماية الإجتماعية:-

عندما يتم وضع سياسات الحماية الإجتماعية موضع التنفيذ فهناك مجموعة من التحديات تواجه تنفيذ هذه السياسات يجب أن توضع في الاعتبار ومن هذه التحديات كما حددها (Andy Norton et. Al 2001)):

١. استمرار نمو عدم المساواة والتفاوت العالمي والذي برز منذ تسعينات القرن الماضي في برامج المساعدات العامة المقدمة في المجتمعات الفقيرة.

٢. استمرار تحريك ضغط العولمة والسياسة للإقلال من الفقر وبناء روابط مع الحركات المرتبطة بهذا الضغط لمستويات أخلاقية في قطاع الأعمال والتجارة العالمي.
٣. إنشاء آليات عالمية وإقليمية والتي يمكن أن تساعد البلدان التي تعاني من أزمات مؤقتة لضمان الدعم لمتطلبات الحياة الأساسية وضمان الاستثمار طويل المدى في رأس المال الإجتماعي والإنساني.

رابعاً: متطلبات تفعيل سياسات الحماية الإجتماعية لفقراء الحضر:-

لتفعيل سياسات الحماية الإجتماعية لابد من وضع إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر تهدف إلى رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للفئات الأكثر تضرراً من تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الإقتصادي وفي هذا السبيل نقترح ما يأتي:

١. ضرورة التركيز على وضع الآليات المناسبة لتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة، عبر تنظيم برامج لتحسين الفرص الإقتصادية والاستثمارية المتاحة أمامهم، برامج لدعم التدريب والتشغيل وبرامج لتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة وبرامج لتطوير البنية التحتية المادية والإجتماعية المحيطة بالمناطق الفقيرة.
٢. ضرورة وضع خطة لتدعيم شبكات الحماية الإجتماعية للأشخاص الذين يتدهور مستوى معيشتهم إلى درجات متدنية، من خلال استحداث بند في الميزانية العامة ترصد فيه المبالغ الكافية لدعم الفقراء والمعوزين.
٣. إيجاد نظام فعال لتمويل صناديق شبكات الحماية الإجتماعية كاستقطاع نسب معينة من الرواتب والأجور والأرباح وأشكال أخرى من الدخول والإيرادات، والعمل على حجز جزء من أسهم المؤسسات المخصصة ووضعها في صندوق استثماري خاص يتملكه الموظفون والعمال الذين أخرجوا من عملهم لتأمين دخل متواصل لهم.
٤. دراسة إمكانية تشجيع العاملين الفائضين على إنشاء شركات موردة للسلع أو قطع الغيار أو التجهيزات أو الخدمات الأخرى التي تستخدمها المؤسسة المخصصة، على أن تتعهد الإدارة الجديدة للمؤسسة المخصصة، بجعل هذه الشركات الجديدة التي يقيمها العاملون الذين تم الاستغناء عن خدماتهم، تعمل كفروع ثانوية أو بعقود من الباطن.
٥. ينبغي أن تلتزم الشركات المخصصة بإقامة برامج للتدريب المهني وإعادة التأهيل للعمال الفائضين، تسمح لهم بالدخول في حياة مهنية جديدة تضمن لهم في الأقل نفس الدخول السابقة لعملية تطبيق الخصخصة.
٦. الارتقاء بالخدمات الإجتماعية، كالخدمات الصحية والتعليمية الأساسية مع ضرورة الحرص على تقديمها مجاناً، واعتبار التمتع بها حقاً شاملا من حقوق المواطنة.

(حمزة، أحمد إبراهيم،٢٠١٥، ٣٢٥، ٣٢٦)

خامساً: دور التخطيط الإجتماعي في تفعيل سياسات الحماية الإجتماعية:-

أصبح التخطيط الإجتماعي ضرورة لا غنى عنها لجميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية لتحقيق أهدافها، والبلدان النامية ومنها مصر باعتبارها من البلدان النامية والتي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوى مواطنيها لا تجد أفضل من التخطيط للوصول إلى ذلك(على، ماهر أبو المعاطى، ٢٠٠٢، ٢١)

وترجع أهمية التخطيط في مجال تحقيق الحماية لفقراء الحضر للعديد من الأسباب منها: يتحقق عن طريق التخطيط الإجتماعي أقصى مستويات التعاون بين كافة الأجهزة والمؤسسات المهتمة بالرعاية الإجتماعية لفقراء الحضر حيث تعمل هذه الأجهزة المتعددة في إطار سياسة محددة. (على، ماهر أبو المعاطى، ٢٠١٠، ٢١)

١. عن طريق التخطيط يمكن تحقيق أقصى استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وتوجيهها التوجيه السليم والاستخدام الأمثل.
٢. عن طريق التخطيط الإجتماعي يمكن إشباع أكبر قدر ممكن من احتياجات الفقراء بصفة عامة فقراء الحضر بصفة خاصة، وكذلك حل عدد كبير من مشكلاتهم أي تحقيق أفضل معدلات من الرفاهية الإجتماعية لهم بأقل تكلفة وفى أقل وقت وبأحسن أداء ممكن.
٣. عن طريق استخدام التخطيط يمكن التنبؤ بكثير من مشكلات فقراء الحضر قبل حدوثها وتجنب الوقوع فيها وبذا فإنه يحقق دورا وقائيا لعدم وقوع المجتمع في المشكلات.
٤. التخطيط يساعد على مواجهة المشكلات التي يعانى منها فقراء الحضر ولم يتم التنبؤ بها ومواجهتها وتوفير أفضل الحلول لها عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك.
٥. له أهمية في قيام المخطط بتحليل المعلومات التي تم التوصل إليها في أثناء عملية التقدير، وتنظيمها وتبويبها حتى يمكن التعرف على المشكلات التي تواجه النسق ثم يقوم بالتعرف على الأولويات وتحديد الأنساق المشتركة، ثم التوصل إلى مجموعة من الأهداف العامة والعملية من أجل العمل على تحقيق التغيير ومن ثم فإن الخطوة الأخيرة والمهمة في عملية التخطيط هي تحديد الأهداف التي يتم العمل على تنفيذها.(سليمان، حسين وآخرون،٢٠٠٦، ٣٩)

قائمة المراجع:

١. أحمد إبراهيم حمزة (٢٠١٥): السياسة الاجتماعية، الأردن، عمان، دار المسيرة.
٢. آية احمد محمد كمال(٢٠١٧): فاعلية برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الإجتماعية للفقراء، بحث منشور في مجلة الخدمة الإجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
٣. التضامن الاجتماعي(٢٠١٨): على الموقع التالي/ www.moss.gov.egugn
٤. تهاني محمود عطية مهران(٢٠١٤): رأس المال الإجتماعي كمتغير في تطوير خدمات الضمان الإجتماعي للفقراء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان.
٥. حسين حسن سليمان وآخرون(٢٠٠٦): الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، ط٢، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
٦. دستور جمهورية مصر العربية(٢٠١٤)، القاهرة، يناير.
٧. ذياب عيوش، فيصل الزعنون(٢٠١٤): الرعاية الاجتماعية، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
٨. سحر مجدي إمام(٢٠١٤): العلاقة بين تلقي خدمات الضمان الإجتماعي والوصمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة الفيوم.
٩. السيد عبد الحميد عطية(٢٠٠٠): التشريعات ومجالات الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١٠. علي الحوت(١٩٩٠): الضمان الاجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
١١. فراس ملجم(١٩٩٩): الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، فلسطين، رام الله.
١٢. ماهر أبو المعاطى على(٢٠٠٢): التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، ط٥، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
١٣. ماهر أبو المعاطى على(٢٠١٠): الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة، ط٣، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
١٤. ماهر أبو المعاطي علي (٢٠٠٣): السياسة الاجتماعية (أسس نظرية ونماذج عالمية وعربية ومحلية)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
١٥. محمد أحمد البيومي(١٩٩٧): التشريعات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١٦. محمد زكي أبو النصر(٢٠١٢): الاستبعاد الاجتماعي "الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
١٧. منى عطية خزام خليل(٢٠١٦): سياسات الحماية الإجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
١٨. موسى أبو دهيم(٢٠٠١): حول التأمينات الاجتماعية، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونية، العدد ٢٨، رام الله.
١٩. Andy Norton er. Al (2001): Social protection Concepts and Approaches, U.K, Center for aid and Public expenditure.

٢٠. Labour the International Office(2001): Social Security Conference, Switzerland.

٢١. Rebecca Homes(2011):The Role of Social Protection Programs In Supporting Education In Conflict affected Situations, Quarterly Review of Comparative Education. UNSCO IBE. Vo(41).